حق يراد به باطل «٣».. المطالبة بخفض المواصفات القياسية المصرية

ارتفعت فى الآونة الأخيرة بعض أصوات تنادى بخفض مستوى بعض من المواصفات القياسية المصرية الملزمة بدعوى صعوبة تطبيقها من جانب صغار الصناع، وهو الأمر الذى يحوى فى طياته ما يمكن وصفه بأنه أمر ظاهره الرحمة، وباطنه العذاب.

فالأمر ليس بخاف من أن المواصفات الملزمة هى تلك التى تختص بسلع الأمن والأمان، مثل صناعات الأدوية والأغذية ومكسبات الطعم والرائحة وأوعية الضغط والغلايات والمراجل وما شاكلها، مثل أنابيب البوتاجاز وأجهزة الإطفاء وأوعية وخزانات نقل المواد القابلة للاشتعال والكيماويات الكاوية والحمضية، وجميعها سلع تشكل خطورة عالية على الإنسان وصحته، ولا تخلو من أبعاد تؤثر على البيئة وحقوق المستهلك.

وتتكون المواصفات القياسية، كما يعلم المتخصصون من حوالى ٧ آلاف مواصفة عادية غير ملزمة، وتختص بمختلف السلع التى لا ينجم عن مخالفتها للمواصفات أى أضرار على صحة الإنسان وأمنه، مثال ذلك السيراميك والرخام والمشغولات الجلدية والخشبية... إلخ. يستثنى منها حوالى ٤٠٠ مواصفة قياسية لها صفة الإلزام للأسباب سالفة الذكر، بمعنى أنه لا يجوز إنتاجها أو طرحها فى الأسواق قبل استيفاء إجراءات مشددة تشرف عليها وزارة الصناعة، من خلال أجهزتها المتمثلة فى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، مصلحة الرقابة الصناعية، الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الكيمياء وكلها هيئات لها نظائرها فى جميع الدول المتقدمة شرقاً وغرباً دون استثناء.

وعادة ما تبدأ إجراءات التصريح لتداول سلعة من تلك التى تحكمها مواصفات قياسية ملزمة بنموذج أساسى للمنتج مدعماً برسومات تفصيلية للمنتج الكامل ومكوناته، وكذا حسابات التصميم الخاصة به لهيئة المواصفات والجودة التى غالباً ما توفد فريقاً متخصصاً فى زيارة للمؤسسة الصناعية طالبة الترخيص للوقوف على مراحل الإنتاج.

وكذا الخامات للتحقق من مدى مطابقتها لمواصفات الخامة وكذا مراجعة الجدارة الفنية للمؤسسة من خلال تأهيل الجهاز الفنى للقيام بالعمليات الإنتاجية، مثل تأهيل اللحامين، وكذا شهادات معايرة الأجهزة ووسائل القياس وعدم خروجها عن نطاق القراءات الصحيحة الموثقة بما يفيد ذلك.

يستتبع ذلك سحب عينات عشوائية من خطوط الإنتاج لتتم إجراءات اختبارات فنية عليها، طبقاً للمنصوص عليه بالمواصفات القياسية وفى حالة اجتيازها بنجاح يسمح للمصنع بإنتاج دفعات إنتاج محددة الحجم، يتم اختبار كل دفعة على حدة والتصريح بتداولها إذا اجتازت جميع العينات لتلك الاختبارات بنجاح، وفى حالة رسوب بعض العينات فإنه يتم سحب أعداد مضاعفة من العينات لاختبارها، وفى حالة رسوب إحداها يتعين على المصنع تقديم دراسة تفيد بالإجراءات التصحيحية الفنية التى يراها مناسبة لإصلاح القصور والتقدم بنموذج أساسى جديد، وتعاد الإجراءات من جديد.

أما فى حالة النجاح المتكرر لدفعات الإنتاج لفترة يستقر معها ما يؤكد استمرارية جودة الإنتاج، فيمكن للصانع أن يتقدم بطلب للحصول على علامة الجودة، حيث لا يتم التفتيش على دفعات الإنتاج شرطاً للتداول فى الأسواق، وإنما يكتفى بسحب عينات عشوائية من الإنتاج فى فترات تحددها الهيئة وإدارة الجودة التابعة لها.

لذا، فإنه فى مواجهة الآراء القليلة عالية الصوت التى تطالب دون روية بخفض بعض المواصفات القياسية المصرية الملزمة، فإننا نطرح التساؤلات التالية:

١- ألا تحتاج الصناعات التخصصية من أوعية الضغط وغيرها لخبرات تخصصية لدى الأفراد وكذا معدات الإنتاج الحديثة، بل أيضاً معامل اختبار حديثة تقتنيها المؤسسة لاختبار كل مرحلة إنتاج والتحقق من جودته حتى تستوثق من سلامة المنتج النهائى قبل طرحه بالأسواق؟

٢- إذا كان المنتج المطابق للمواصفات يتكون من ثلاثة عناصر هى: الخامة، والآلة، والفرد المؤهل، فأين تكمن الصعوبة فى استيفاء مواصفة قياسية ملزمة؟

٣- أليست المواصفات القياسية الراقية هى وسيلتنا لاستكمال القدرة التنافسية عالمياً والخروج للأسواق الدولية من موقع الندية والقدرة على المنافسة؟

٤- أليس فى الهبوط بالمواصفات القياسية المصرية تدنياً فى المنتجات المصرية جودة وسعراً، بما يفتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة الهابطة لتصبح مصر سوقاً متلقية للنفايات، ناهيك من حقوق المستهلك والأخطار التى تحيق به جرّاء ذلك؟

ولعل الدارسين لتاريخ الجودة مازالوا يذكرون أن بريطانيا العظمى سيدة البحار والمستعمرات التابعة لها، والتى كانت لا تغيب عنها الشمس عندما تصدت لألمانيا، فيما قبل الحرب العالمية الأولى، وألزمتها أن تضع على منتجاتها عبارة «صنع فى ألمانيا»، باعتبارها أقل قبولاً على المستوى الدولى من عبارة «صنع فى إنجلترا»، فما كان من ألمانيا إلا أن قبلت التحدى، وبدأت نهضتها الصناعية بوضع مواصفاتها القياسية المسماة DIN على أعلى مستوى، فاسترشدت بها الصناعات الألمانية الناشئة، وطبقتها بإخلاص، كل ينافس بعناصر تفوق تعلو المواصفة القياسية فى بند أو آخر.

ومن هنا تحققت لألمانيا نهضتها الصناعية التى أخذت فى التعاظم عاماً تلو الآخر والتى لم تستطع كبوتها الكبرى، بخسارة الحربين العالمية الأولى والثانية- من أن تنال من انضباط الصناعة الألمانية والتزامها بالمواصفات القياسية التى هى الطريق الوحيد إلى الجودة- جودة المهن والحرف وجودة التأهيل الفنى للبشر وجودة الآلات وجودة المنتجات وجودة الإدارة انتهاء بجودة الحياة ذاتها.

جريدة المصرى اليوم (صفحة 20) 2013/6/6 المصري اليوم

لن تبنى الصناعات المصرية فى ظـــــل ضعف المواصفات القياسية المصرية

ارتفعت في الآونة الأخيرة بعض أصوات تنادى بخفض مستوى بعض من المواصفات القياسية المصرية الملزمة بدعوى صعوبة تطبيقها من جانب صغار الصناع وهو الأمر الذي يحوى في طياته ما يمكن وصفه بأنه أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب. فالأمر ليس بخاف من أن المواصفات الملزمة هي تلك التي تختص بسلع الأمن والأمان مثل صناعات الأدوية والأغذية ومكسبات الطعم والرائحة وأوعية الضغط والغلايات والمراجل وما شاكلها مثل أنابيب البوتاجاز وأجهزة الإطفاء وأوعية وخزانات نقل المواد القابلة للاشتعال والكيماويات الكاوية والحمضية وجميعها سلع تشكل خطورة عالية على الإنسان وصحته ولا تخلو من أبعاد تؤثر على البيئة وحقوق المستهلك .

وتتكون المواصفات القياسية كما يعلم المتخصصون من حوالي ٧ آلاف مواصفة عادية غير ملزمة وتختص بمختلف السلع التي لا ينجم عن مخالفتها للمواصفات أية أضرار على صحة الإنسان وأمنه – مثال ذلك – السيراميك والرخام والمشغولات الجلدية والخشبية .. الخ . يستثنى منها حوالي ٤٠٠ مواصفة قياسية لها صفة الإلزام للأسباب سالفة الذكر بمعنى أنه لا يجوز إنتاجها أو طرحها في الأسواق قبل استيفاء إجراءات مشددة تشرف عليها وزارة الصناعة من خلال أجهزتها المتمثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ، مصلحة الرقابة الصناعية ،الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الكيمياء وكلها هيئات لها نظائرها في جميع الدول المتقدمة شرقاً وغرباً دون استثناء .

وعادة ما تبدأ إجراءات التصريح لتداول سلعة من تلك التي تحكمها مواصفات قياسية ملزمة بنموذج أساسي للمنتج مدعماً برسومات تفصيلية للمنتج الكامل ومكوناته وكذا حسابات التصميم الخاصة به لهيئة المواصفات والجودة والتي غالباً ما توفد فريقاً متخصصاً في زيارة للمؤسسة الصناعية طالبة الترخيص للوقوف على مراحل الإنتاج وكذا الخامات للتحقق من مدى مطابقتها بمواصفات الخامة وكذا مراجعة الجدارة الفنية للمؤسسة من خلال تأهيل الجهاز الفني للقيام بالعمليات الإنتاجية مثل تأهيل اللحامين وكذا شهادات معايرة الأجهزة ووسائل القياس وعدم خروجها عن نطاق القراءات الصحيحة الموثقة بما يفيد ذلك . يستتبع ذلك سحب عينات عشوائية من خطوط الإنتاج لتتم إجراءات اختبارات فنية عليها طبقاً للمنصوص عليه بالمواصفات القياسية وفى حالة اجتيازها بنجاح يسمح للمصنع بإنتاج دفعات إنتاج محددة الحجم يتم اختبار كل دفعة على حده والتصريح بتداولها إذا اجتازت جميع العينات لتلك الاختبارات بنجاح ، وفى حالة رسوب بعض العينات فإنه يتم سحب أعداد مضاعفة من العينات لاختبارها وفى حالة رسوب أحدها يتعين على المصنع تقديم دراسة تفيد بالإجراءات التصحيحية الفنية التي يراها مناسبة لإصلاح القصور والتقدم بنموذج أساسي جديد وتعاد الإجراءات من جديد .

أما في حالة النجاح المتكرر لدفعات الإنتاج لفترة يستقر معها ما يؤكد استمرارية جودة الإنتاج يمكن للصانع أن يتقدم بطلب للحصول على علامة الجودة حيث لا يتم التفتيش على دفعات الإنتاج شرطاً للتداول في الأسواق وإنما يكتفي بسحب عينات عشوائية من الإنتاج فى فترات تحددها الهيئة وإدارة الجودة التابعة لها .

لذا فإنه في مواجهة الآراء القليلة عالية الصوت التي تطالب دون روية بخفض بعض المواصفات القياسية المصرية الملزمة فإننا نطرح التساؤلات التالية :

نادر رياض

١ – ألا تحتاج الصناعات التخصصية من أوعية الضغط وغيرها لخبرات تخصصية لدى الأفراد وكذا معدات الإنتاج الحديثة بل وأيضاً معامل اختبار حديثة تقنيها المؤسسة لاختبار كل مرحلة إنتاج والتحقق من جودته حتى تستوثق من سلامة المنتج النهائي قبل طرحه بالأسواق ؟ .

٢ – إذا كان المنتج المطابق للمواصفات يتكون من ثلاثة عناصر هي : الخامة والآلة والفرد المؤهل.. فأين تكمن الصعوبة في استيفاء مواصفة قياسية ملزمة ؟ .

٣ – أليست المواصفات القياسية الراقية هي وسيلتنا لاستكمال القدرة التنافسية عالمياً والخروج للأسواق الدولية من موقع الندية والقدرة على المنافسة ؟ .

٤ – أليس في الهبوط بالمواصفات القياسية المصرية تدنى في المنتجات المصرية جودة وسعراً بما يفتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة الهابطة لتصبح مصر سوقاً متلقياً للنفايات ناهيك عن حقوق المستهلك والأخطار التي تحيق به من جراء ذلك ؟ .

ولعل الدارسين لتاريخ الجودة لازالوا يذكرون أن بريطانيا العظمى سيدة البحار والمستعمرات التابعة لها والتي كانت لا تغيب عنها الشمس عندما تصدت لألمانيا فيما قبل الحرب العالمية الأولى وألزمتها أن تضع على منتجاتها عبارة " صنع في ألمانيا " باعتبارها أقل قبولاً على المستوى الدولي من عبارة " صنع في انجلترا "، فما كان من ألمانيا إلا أن قبلت التحدي وبدأت نهضتها الصناعية بوضع مواصفاتها القياسية المسماة DIN على أعلى مستوى فاسترشدت بها الصناعات الألمانية الناشئة وطبقتها بإخلاص كل بنافس بعناصر تفوق تعلو المواصفة القياسية في بند أو آخر . ومن هنا تحققت لألمانيا نهضتها الصناعية التي أخذت في التعاظم عاماً تلو الآخر والتي لم تستطع كبوتها الكبرى بخسارة الحربين العالمية الأولى والثانية من أن تنل من انضباط الصناعة الألمانية والتزامها بالمواصفات القياسية التي هي الطريق الوحيد إلى الجودة – جودة المهن والحرف وجودة التأهيل الفني للبشر وجودة الآلات وجودة المنتجات وجودة الإدارة انتهاءاً بجودة الحياة ذاتها .